قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز إحياء التراث

مقاليد التراث

إصدار علمي تراثي دوري عن مجلة الخزانة

الإصدار الأول

من تراث السيد حسن الصدر الكاظمي

المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ

دراسات - إجازات - نصوص محققة

بقلم

جمع من الباحثين والمحققين

بسم الله الرحمن الرحيم

العتبة العباسية المقدسة
مركز إحياء التراث

مقاليد التراث

إصدار علمي تراثي دوري عن مجلة الخزانة

الإصدار الأول

من تراث السيد حسن الصدر الكاظمي

المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ

دراسات - إجازات - نصوص محققة

بقلم
جمع من الباحثين والمحققين

العتبة العباسية المقدسة
مركز إحياء التراث

مقاليد التراث : إصدار علمي تراثي دوري عن مجلة الخزانة. الإصدار الأول، من تراث السيّد حسن الصدر الكاظميّ المتوفي سنة ١٣٥٤هـ : دراسات، إجازات، نصوص محققة = Maqaleed Al-Turath : A periodical literature about out scientific , heritage, issued by Al-Khizanah magazine.
first issue, The Legacy of AL-Sayed Hassan AL-Kadhimi (d. 1354 A.H): Researches, Permissions (Hadith), Treatises / بقلم جمع من الباحثين والمحققين. - كربلاء، العراق: العتبة العباسيّة المقدّسة، المكتبة ودار المخطوطات، مركز إحياء التراث، ١٤٤٤هـ. = ٢٠٢٣ -
مجلد: ايضاحات ؛ ٢٤ سم
الإصدار الأول (٢٠٢٣).
يتضمن ملاحق.
تتضمن إرجاعات ببليوجرافية.
النص باللغة العربية ومستخلصات باللغتين العربية والانجليزية.
١. الصدر، حسن بن هادي، ١٢٧٢ - ١٣٥٤ هجري -- دوريات. ٢. العلماء المسلمون الشيعة -- العراق -- بغداد -- الكاظميّة -- دوريات. ٣. ألف. العنوان.

LCC : BP80.S23 M37 2023 NO. 1

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية (٧٦٠) لسنة ٢٠٢٣م
كربلاء المقدّسة – جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

رئيس التحرير

م. م. حسين هليب الشيبانيّ

مدير التحرير

ضياء الشيخ علاء الكربلائيّ

هيأة التحرير

إبراهيم السيّد صالح الشريفيّ

م.م. عليّ حبيب العيدانيّ

عليّ عداي ناهي الحسناويّ

عليّ كاظم خضير الحويمديّ

تدقيق اللغة العربية

م. م. رضي فاهم الكنديّ

التصميم والإخراج الفنيّ

عليّ حسين علوان التميميّ

شروط النشر

- تنشر المقاليد التراثيّة البحوث العلميّة والدراسات المتعلّقة بالتراث المخطوط من شخصيّات وموضوعات.
- يلتزم الباحث بمقتضيات البحث العلميّ وشرائطه في الإفادة من المصادر والإحالة عليها، والأخذ بأدب البحث في المناقشة والنقد، وألّا يتضمّن البحث أو النصّ المحقّق مواضيع تثير نعرات طائفيّة أو حساسيّة معينة تجاه ديانة أو مذهب أو فرقة.
- أن يكون البحث غير منشور سابقًا، وليس مقدّمًا إلى أية وسيلة نشر أخرى.
- تقديم ملخّص للبحث باللغة العربيّة في صفحة مستقلّة، ويضمّ عنوان البحث، وأسم الباحث، وصفته العلميّة، وأن لا يزيد الملخّص على صفحة واحدة.
- تُراعى الأُصول العلميّة المتعارفة في التوثيق والإشارة، بإثبات اسم المصدر، واسم المؤلّف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع مراعاة أن تكون الهوامش مرقّمة بشكل مستقل في كلّ صفحة.
- يزوّد البحث بقائمة المصادر بشكل مستقل عن البحث، وتتضمّن اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلِّف، ويليه اسم المحقّق أو المُراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم الطبعة، فدار النشر، ثم البلد الذي نُشر فيه، وأخيرًا تاريخ النشر، ويُراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجلات، وفي حالة وجود مصادر أجنبيّة تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربيّة.
- تخضع البحوث لبرنامج الاستلال العلميّ ولتقويم سريّ لبيان صلاحيتها للنشر، على وفق الضوابط الآتية:

١. يُبلَّـغ الباحـث أو المحقّق بتسـلّم المادة المُرسَـلة للنشـر خلال مـدّة أقصاها أسـبوعان من تاريخ التسـلّم.

٢. يُبلَّـغ أصحـاب البحـوث المقبولة للنشـر بموافقة هيـأة التحرير على نشـرها وموعـده المتوقّـع خلال مـدّة أقصاها شـهران.

٣. البحـوث التـي يـرى المقوّمون وجـوب إجراء تعديـلات أو إضافـات عليها قبـل نشـرها تُعـاد إلـى أصحابهـا مـع الملاحظـات المحـدّدة، ليعملـوا على إعـادة إعدادهـا نهائيًا للنشـر.

٤. البحوث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

٥. يمنـح كلّ باحـث أو محقّـق نسـخة واحـدة مـن العـدد الذي نُشـر فيـه بحثه، مع مسـتل مـن المـادة المنشـورة، ومكافـأة ماليّة.

- تراعي المقاليد التراثيّة في أولويّة النشر:

  ١- تاريخ تسلّم رئيس التحرير للبحث.

  ٢- تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.

  ٣- تنوّع مادة البحوث كلّما أمكن ذلك.

- البحـوث والدراسـات المنشـورة تعـبّر عـن آراء أصحابهـا، ولا تعـبّر بالضرورة عـن رأي المقاليد.
- تُرتَّب البحوث على وفق أسس فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- يرسـل المحقّـق أو الباحث الذي لم يسـبق له النـشر في المقاليد التراثيّـة موجزًا عن سـيرته العلميّـة، وعنوانـه، وبريـده الإلكـترونيّ؛ لأغـراض التعريـف والتوثيق، عـلى بريد مجلة الخزانـة الإلكـترونيّ: kh@hrc.iq
- لهيأة التحرير الحق في إجراء بعض التعديلات اللازمة على البحوث المقبولة للنشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير

الحمدلله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على حبيبه المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد:

جُبِلت الأمم على الاعتزاز بتراثها وحضارتها؛ كونه يعزّز انتماءها، ومدعاة لفخرها، إذ دائمًا ما يولّد ذلك التراث والامتداد الحضاريّ تيارًا معنويًّا مؤثّرًا بشكل لافت في دعم المنظومة الفكريّة والقيميّة لأبناء الأمّة مهما تعاقبت أجيالها، بل كلّما ازداد عمق تلك الحضارة، وطال عمر ذلك التراث كان أدعى فخرًا، وأبلغ تأثيرًا.

وقطعًا لا تختلف شعوب اليوم على عمق حضارتنا الإسلاميّة بمختلف تسمياتها؛ لأصالتها وريادتها بما قدّمته من اكتشافات ومنجزات أفاضت بها على البشريّة، حيث جاءت بمنظومة متكاملة هادفة إلى إعادة بناء نوع الإنسان (فكرًا وسلوكًا)؛ ليكون أداة خير وعطاء أينما حلّ، فغمر أبناؤها الدنيا بتراث على مختلف الأصعدة، ونخصّ صعيد الفكر والمعرفة الذي فاقت به أمتنا الإسلاميّة غيرها من الأمم بإقرار المنصفين من أعلامها.

رغم هذا المقوّم الفكريّ، والرصيد المعرفيّ الهائل، إلّا أنّنا - والمعنيين بالشأن العلميّ والثقافيّ - نتّفق اليوم على تشخيص حالة التسطيح المعرفيّ والارتداد الفكريّ الذي مُنِيت به مجتمعاتنا، خاصة بين الناشئة والشباب، فبدأت تُهجَر المكتبات، وتُستوحَش الكتب، وتنحسر فئة القرّاء والمطالعين.

نعم، قد نختلف في تشخيص أسباب ذلك؛ بين وجود أيادٍ سوداء وراء هذا الواقع (حرب ناعمة)، أم هو حصيلة لمجموعة عوامل متظافرة، لكن

نتّفق على أنّه خطر جسيم، وإذا لم تشتدّ السواعد لمواجهته قد يستشري بين أبناء هذا الجيل ويمتد إلى الأجيال اللاحقة؛ فيسلخها عن جسد أمة اقرأ، التي أُريد لها أنْ تكون وتبقى خير أمّة.

إذًا هذا الطارئ بات يمثّل تحديًّا لدى معشر أرباب العقول النيّرة، والقلوب المجبولة على حبّ العلم، والنافرة لكلّ ما يقود إلى التجهيل وتسطيح الفكر، ولا نحسب أنّهم قليل، أو في غفلة عمّا نحن عليه، لكن نأمل استجابة الجميع لهذا التحدي والتفاعل معه كلٌّ من موقعه، وتخصّصه، ومجاله، سعيًا لإعادة الأمور إلى نصابها عَبْر إحياء موروثنا الفكريّ والحضاريّ؛ والكشف عن مكنوناته ورجاله، فنكون قد أدمنا الصلة بذاك التراث، وحملنا الشباب والطليعة على مطالعته والتعرّف عليه، فضلًا عن رفد الباحثين والمتخصّصين بدراسات متنوّعة تُسهم في إذكاء ثقافتهم.

فكان مركز إحياء التراث في العتبة العباسيّة المقدّسة من بين المؤسّسات التي حملت هذا الهمّ في جميع أنشطتها، فبالأمس أصدر (مجلة الخِزانة) التي تمثّل رافدًا من روافد المعرفة التراثيّة، آخذة بمَن يقرأها إلى عبق تراث الأجداد، وصنيعة الأمجاد؛ بما تنشره من نصوص محقّقة، وبحوث متخصّصة ضمن أبواب ثابتة ومتنوعة.

واليوم - إثر استمرار التحديّات - يتمخّض عن (الخِزانة) وليد يُكمل المسير، ويفتح أبوابًا ونوافذَ يطلّ عبرها القارئ الكريم على مكنونات التراث وسمناه بـ(مقاليد التراث)، الذي هو إصدار علميّ تراثيّ دوريّ، ، يستعرض في كلّ إطلالة شذرات من حياة علمائنا الأفذاذ ونتاجهم، أو موضوعات تمثّل علامات بارزة في فضاء النشاط العلمي التراثيّ.

آملين منه تعالى التوفيق والسداد.

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية

١٧	مكتبة السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره تاريخُها وأهميتُها ومقتطفات منها	عبد الرسول الكاظميّ أمين المكتبة العراق
١٢٥	فَوَائِد السَّـيِّد حَسَن الصَّدر الكاظمِيّ قدس سره فِي عِلـم الرِّجَـال كِتَـابُ (شَرح وَسَـائِل الشِّيعة) أُنـمُوذَجًا	مُحمّد باقِر مَلكيان مُحَقّق وباحِث تُراثيّ إيران
١٦٣	كِتَاب مُـختَلَف الرّجَال تأليف: السَّيِّد حَسَن الصَّدر الكاظمِيّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	الشيخ محمّد جعفر الإسلاميّ باحث تراثيّ إيران
٢٠٧	طُرُق تَوثِيق نِسبَة الكُتب الوَاصِلَة إلينَا لـمُصَنِّفِيهَا (فَصْل القَضَا فِي فِقْهِ الرِّضَا أُنـمُوذَجًا)	السَّيِّد أَحْـمَد زَيد الـمُوسَوِيّ الحَوزة العلميَّة – النَجَف الأَشْرَف الكويت

الباب الثاني: إجازاته

٢٥٣	إجَازَة السَّيِّد حَسَن الصَّدر الكاظمِيّ قدس سره للسَّـيِّد هِبَـــة الدِّيـــن الحُسَـــينِيّ الشهرستانيّ قدس سره	دراسة وتحقيق الدكتور الشَّيخ عِمَاد الكاظمِيّ مُحَقّق وباحِث تُرَاثِيّ العراق
٣١٣	إجَازَة السَّيِّد حَسَن الصَّدرِ الكاظمِيّ قدس سره للمِيرزا أَبي الفَضْل النَّجم آبادِيّ قدس سره	تحقيق عبد الهادِي السَّيِّد مُحمّد عَلي العَلَوِيّ الحَوزة العلمِيَّة – النَجَف الأَشْرَف العراق

الباب الثالث: نصوص محقّقة

٣٤٣	البَيَان البَدِيع في أَنَّ مُـحَمَّد بن إسمَـاعيل الـمَبدُوء بِهِ فِي أَوَّل أَسَانِيد (الكافي) هُوَ ابن بَزِيعْ. تأليف: السَّيِّد حَسَن الصَّدرِ الكاظمِيّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	تحقيق عَمَّـار السَّيِّد مُـجتَـبَى آل يُوشع الـمُوسَوِيّ الحَوزة العلميَّة – النَجَف الأَشْرَف العراق

٤٢١	تَحِيَّة أَهلِ القُبُور بِالـمَأْثُورِ تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره (ت١٣٥٤هـ)	تحقيق الشَّيخ جعفر عَبد عليّ العبودِيّ الحَوزَة العلميَّة – كربلاء المقدّسة العراق
٤٧٥	تَعلِيقَـة عـلى كتاب المَحَاسِـن والمَسَـاوِئ للبيهقيّ تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	تحقيق كاظم حميد متعب الجبوريّ مركز إحياء التراث التابع الى دار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة العراق
٥٤٥	رِسَالة في النَّسِيء تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	تحقيق ميثم السَّيِّد مهديّ الخَطيب الحَوزة العلميَّة – كربلاء المقدّسة العراق
٥٧٥	نَفَائِسُ المَسَائِلِ تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	تحقيق الشَّيخ حُسَيْن مُحمَّد حَيدَر الحَوزَة العِلمِيَّة – النَجَفُ الأَشْرَف لُبنان

الباب الرابع: فهارس المخطوطات وكشّافات المطبوعات

٦٥٩	تَعلِيقَات عَلَى الكُتب الفِقْهِيَّة فِي مَكتَبَة السَّيِّد حَسَن الصَّدْرِ الكَاظِمِيّ قدس سره	عبد الرسول الكاظمِيّ أَمين المَكتبة العراق

الملاحق

٦٩٣	الملحق الاوّل	صـور ووثائـق خاصـة بمكتبـة السـيّد حسـن الصـدر الكاظمـيّ قدس سره.
٧٤٥	الملحق الثاني	صور إجازة السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره للسيّد هبة الدين الشهرستانيّ قدس سره
٧٥٥	الملحق الثالث	صور إجازة السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره للميرزا أبي الفضل النجم آباديّ قدس سره

٧٦٣	الملحق الرابع	صور نماذج من تعليقات العلماء على الكتب الفقهية في مكتبة السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره.
٧٨١	الملحق الخامس	قائمة بالمخطوطات المضافة إلى مكتبة السيّد حسن الصدر العامة المسجلة لدى دار المخطوطات العراقية في بغداد.

فوائد

السيد حسن الصدر الكاظمي في علم الرجال

كتاب (شرح وسائل الشيعة) أنموذجا

Al-Sayed Hassan Al-Sadr's Benefits in Biographical Evaluation

The Book (Interpretation of Wasil Al-Shia) As A Model

محمد باقر ملكيان

مُحقّقٌ وباحثٌ تُراثيٌّ

إيران

Muhammad Baqir Malikiyan

Heritage Researcher

Iran

الملخّص

إنّ علوم الحديث ومنها علم الرجال من أهمّ المقدّمات التي يتوقّف عليها استنباط الأحكام الشرعيّة؛ لذلك اهتمّ به كثيرٌ من علمائنا الأعلام، وهذا الاهتمام منهم تمثَّل تارةً في رسائلَ وكتبٍ مستقلّة، وأخرى في ضمن مباحثهم الفقهيّة، أو شروحهم لكتب الأخبار.

والسيّد حسن الصدر من أعلام الإماميّة الذين أبدوا اهتمامًا لافتًا بهذا العلم؛ فصدر منه كثيرٌ من التأليفات التي تندرج في ضمن علوم الحديث؛ منها كتابه القيِّم (شرح وسائل الشيعة)، وقد قام رحمه الله فيه بشرح أحاديث كتاب (وسائل الشيعة) للحرّ العامليّ؛ حيث شرحها سندًا ومتنًا ودلالة؛ فلله درّه وعليه أجره.

وقد وقف الباحث في هذا الكتاب على فوائد رجاليّة لا غنى للباحث في العلوم الإسلاميّة عنها، ولأهمّيتها قمنا في هذا البحث باستخراجها وتسليط الضوء عليها، ومن الله سبحانه نستمد العون والتسديد.

Abstract

The sciences of hadith, including biographical evaluation, are among the most important premises on which the derivation and deduction of legal rulings depends. For this, many of our well-known scholars gave great interest to this field which resulted in the authoring of independent treatises and books. At other times this interest can be seen within their jurisprudential studies and interpretation of hadith books.

Al-Sayed Hassan Al-Sadr is one of the prominent Shia figures and scholars who showed remarkable interest in this science. He has many works that fall within the field of hadith sciences, among them is his valuable book (Interpretation of Wasil Al-Shia). In this book the author explains the hadiths available in the book (Wasa'il al-Shi'a) by Al-Hurr al-Amili, as well as the chain of narrators. May Allah reward him.

In this study, the researcher sheds light on the biographical evaluation benefits available in the mentioned book. These notes are considered necessary for researchers in Islamic sciences.

From Allah Almighty we derive help and reward.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نبذة من حياة السيّد الصدر

هو حسن بن هادي بن محمّد عليّ بن صالح بن محمّد بن شرف الدين إبراهيم الموسويّ العامليّ الأصل الكاظميّ، الشهير بـ(السيّد حسن الصدر).

كان فقيهًا إماميًّا، أصوليًّا، باحثًا، ذا باعٍ طويل في علم الرجال وآثار العلماء، من الشخصيات الإسلاميّة البارزة .

وُلد في الكاظميّة سنة اثنتين وسبعين ومائتين وألف، وأخذ المقدّمات وفنون الأدب عن السيّد باقر بن حيدر الكاظميّ المتوفّى سنة (١٢٩٠هـ)، وأحمد العطّار المتوفّى سنة (١٢٩٩هـ)، وباقر بن زين العابدين السّلماسيّ الكاظميّ، وغيرهم . ودرس طرفًا من الفقه والأصول على والده السيّد هادي المتوفّى سنة (١٣١٦هـ) وعلى غيره .

ثمّ قصد النجف الأشرف سنة (١٢٨٩هـ)، فحضر على أكابر المجتهدين، وهم: محمّد حسين بن هاشم الكاظميّ، وحبيب الله الرشتيّ، والفاضل محمّد الإيروانيّ . وتتلمذ في الفلسفة والكلام على محمّد باقر الشكّي النجفيّ، ومحمّد تقيّ الگلبايگانيّ، وعبد النبيّ النوريّ الطبرسيّ.

وانتقل إلى سامراء، فاختلف إلى حلقة درس مرجع عصره السيّد المجدّد محمّد حسن الشيرازيّ المتوفّى سنة (١٣١٢هـ)، ولازمه، واختصّ به .

ومهر في الفقه، والأصول، والرجال، وحاز من كلّ علمٍ قسطًا وافرًا، ورجع إلى الكاظميّة سنة (١٣١٤هـ)، وتصدّى بها للبحث والتدريس والوعظ والإرشاد، وأمعن في تتبُّع آثار المتقدّمين والمتأخّرين من الشيعة والسنّة، وغاص في دقائق المسائل في شتّى العلوم، وأسّس مكتبةً ضخمة حوت الكثير من نفائس المخطوطات .

ورجع إليه طائفةٌ من الناس في التقليد بعد وفاة ابن عمّه السيّد إسماعيل الصدر سنة (١٣٣٨هـ)، وعُنِي بالمصالح العامّة، فسمت مكانته، وذاع صيته في داخل العراق

وخارجه، وزاره الباحثون والمستشرقون، وأُعجبوا بشخصيته، ووصفوا زهده وتقشّفه.

وقد أجاز المترجَم له لفريقٍ من كبار العلماء، منهم: السيّد صدر الدين بن إسماعيل الصدر، وآقا بزرگ الطهرانيّ، والسيّد محمّد مرتضى الجنفوريّ الهنديّ، والسيّد عبد الحسين شرف الدين العامليّ، ومحمّد حسين الأصفهانيّ، ومحمّد رضا آل ياسين، وغيرهم .

مؤلَّفاته:

ألَّف رحمه الله ما يربو على سبعين مؤلَّفًا، منها: (سبيل الرشاد في شرح نجاة العباد) في الفقه، لمحمّد حسن صاحب (الجواهر) لم يتمّ، (تحصيل الفروع الدينيّة في فقه الإماميّة) في الطهارة والصلاة، رسالة فتوائيّة في العبادات سمّاها (المسائل المهمّة)، رسالة فتوائيّة في المعاملات سمّاها (سبيل النجاة)، (نهج السداد في حكم أراضي السواد)، رسالة (منى الناسك في المناسك)، (المسائل النفيسة في الفقه)، (الرسائل في أجوبة المسائل)، (اللوامع في أصول الفقه)، (اللباب في شرح رسالة الاستصحاب) لمرتضى الأنصاريّ، (حدائق الوصول إلى علم الأصول) لم يتمّ، (تكملة أمل الآمل) للحرّ العاملي في ثلاثة مجلّداتٍ، (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام)، (الشيعة وفنون الإسلام) مختصر منه، (عيون الرجال)، (تحيّة أهل القبور بالمأثور)، (شرح وسائل الشيعة) للحرّ العامليّ في عدّة مجلداتٍ ولم يتمّ[1]، رسالة في الردّ على الوهابيّة، (قاطعة اللجاج في الردّ على الفرقة الأخباريّة)، (سبيل الصالحين في السلوك وطريق العبوديّة)، و(خلاصة النحو).

تُوفّي في بغداد سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وألف[2].

إنّ السيّد الصدر ألّف في مختلف العلوم الإسلاميّة فقهًا كان أو أصولًا، حديثًا كان أو رجالًا، ...، ولا يهمّنا التعرّض إليها في المقام، بل الذي نحن بصدده - ونرجو من الله

(١) سنبحث عنه بالتفصيل لاحقًا.

(٢) ينظر موسوعة طبقات الفقهاء: ١٤ /ق١/١٩٤ـ١٩٦.

وإن شئت التفصيل فإليك: بغية الراغبين: عبدالحسين شرف الدين: ٢٧٧-٣٣٨، تكملة أمل الآمل: حسن الصدر: ١١٥/١-١٢٢، أعيان الشيعة: محسن الأمين: ٣٢٥/٥-٣٣٠، نقباء البشر: آغا بزرك الطهراني: ٤٤٥/١-٤٤٩.

سبحانه وتعالى أن نكون موفّقين له - هوالبحث عن منهج السيّد الصدر في علم الرجال بناء على ما أفاده في شرح (وسائل الشيعة)؛ وهذا أكبر تأليفاته في علوم الحديث ظاهرًا، وقد طُبع هذا الشرح باهتمام أحمد كاظم البغداديّ في خمسة مجلداتٍ[1].

كلمة عن شرح (وسائل الشيعة):

تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، المشتهر في الأوساط العلميّة بـ(الوسائل) أو (وسائل الشيعة)، تأليف الشيخ الحرّ العامليّ، هو موسوعة من الروايات الفقهيّة للشيعة، مشتمل على الفروع الفقهيّة، فهو الجامع اللطيف والمؤلَّف المنيف الذي عليه دارت أبحاث الفقه، وعليه أكبّت فقهاء الشيعة منذ ثلاثة قرون، اتّفقوا فيها على تناوله وتداوله، وأجمعوا على النقل عنه والاستناد إليه، وما ذاك إلّا لحسن ترتيبه، وجودة تبويبه، وسعة إحاطته بالحديث من مصادره، واشتماله على عمدة ما يحتاج إليه الفقيه في استنباطه.

وصفه المحقّق الطهرانيّ رحمه الله بقوله: «هو حاوٍ لجميع أحاديث الكتب الأربعة التي عليها المدار، وجامع لأكثر ما في كتب الإماميّة من أحاديث الأحكام، وعدّة تلك الكتب نيّف وسبعون كتابًا، كافّتها معتمَدة عند الأصحاب، وقد فصّل فهرسها وبيّن اعتبارها في خاتمة الكتاب، وأدرج في الخاتمة من الفوائد الرجاليّة ما لم يوجد في غيرها.

بدأ بأحاديث مقدّمة العبادات، ورتّب أحاديث الأحكام على ترتيب كتب الفقه من الطهارة إلى الديّات، وكلّ كتاب على أبواب، وفي أكثر الأبواب يشير إلى ما يناسب الباب ممّا تقدّم عليه أو تأخّر..»

«وبالجملة هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام وأحسن ترتيبًا لها حتّى من (الوافي) و(البحار)؛ لاقتصار (الوافي) على جمع خصوص ما في الكتب الأربعة على خلاف الترتيب المأنوس فيها، واقتصار (البحار) على ما عدا الكتب الأربعة مع كون جلّ أحاديثه في غير الأحكام، فنسبة هذا الجامع إلى سائر الجوامع المتأخّرة كنسبة (الكافي) إلى سائر الكتب

(١) شرح وسائل الشيعة: حسن الصدر، تحقيق: أحمد كاظم البغداديّ، دار السيّدة رقية. وممّا يؤسف له أنّ هذه الطبعة مليئة بالأغلاط، والسقط، والتصحيف، والتحريف.

الأربعة المتقدّمة، ويشبه (الكافي) أيضًا في طول مدّة جمعه إلى عشرين سنة، كما صرّح به الشيخ الحرّ نفسه في الفهرس الذي كتبه بعد تمام الكتب»[١].

ثمّ قال رحمه الله: «وقد شرح (الوسائل) بعد المؤلّف جَمعٌ من الأعلام، لكن لم يتجاوز ما رأيته من الشروح كتب العبادات.

منهم: الشيخ محمّد ابن الشيخ عليّ ابن الشيخ عبد النبيّ بن محمّد بن سليمان المقابيّ المعاصر للشيخ يوسف البحرانيّ، ومنهم: الحاجّ المولى محمّد رضيّ القزوينيّ الشهيد في فتنة الأفغان، ومنهم: الشيخ محمّد بن سليمان المقابيّ البحرانيّ المعاصر للشيخ عبد الله السماهيجيّ، اسم شرحه (مجمع الأحكام)، ومنهم: سيّد مشايخنا أبو محمّد الحسن ابن العلّامة الهادي آل صدر الدين الموسويّ - طاب ثراه -، وغير هؤلاء»[٢].

(منهج السيّد الصدر في شرحه أحاديث الوسائل):

في مقام البحث عن شرح السيّد الصدر أقول - مستمدًّا من الله التوفيق -:

إنّ السيّد الصدر قام بشرح كتاب (وسائل الشيعة)، ولعلّه أكبر شرحٍ لو وفّقه الله عزّ وجلّ لإتمامه، لكنّه لم يوفّق لذلك، إلّا أنّه أبدع في المقام وأحسن فيما رام. قال السيّد الصدر نفسه في بيان عمله في كتاب (وسائل الشيعة):

قد صرفت كثيرًا من عمري في علوم الحديث، وصنّفت في درايته ورجاله وأنواعه كتبًا مختصَرات ومطوَّلات، فعزمت على صرف بواقي العمر القليل.. على شرح هذا الجامع الشريف بالتكلّم: أوّلًا: على سند الحديث، وثانيًا: على بيان ما يحتاج إلى بيانٍ من ألفاظ متنه، وثالثًا: في فقهه، ودلالته، وما يُستنبط منه[٣].

أقول - زيادة على ذلك -: إنّ السيّد الصدر قام بشرح كتاب (الوسائل)، وقدّم على شرح الأحاديث فوائدَ تكلّم فيها على أمرين يرتبطان بمباحث الرجال؛ هما:

١. إنّه إذا أُطلق في الأسانيد عبارة (أبو جعفر) فالمراد به الإمام الباقر عليه السلام، وإذا أُطلق

(١) الذريعة: ٣٥٢/٤-٣٥٣/ الرقم١٥٥٠.

(٢) الذريعة: ٢٥٣/٤.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢١٥/١-٢١٦.

(أبو عبد الله) فالمراد به الإمام الصادق عليه السلام، و...[١].

٢. البحث عن تمييز المشتركات، وبيان تمييز جملةٍ منها[٢].

ثمّ يبدأ بشرح الأحاديث مراعيًا في ذلك الكتب، والأبواب، والأحاديث، على ما في كتاب (وسائل الشيعة).

وأمّا منهجه في شرح الأحاديث فهو يذكر حديثًا - كما في (الوسائل) - ثمّ يشرع بشرحه، وهذا يكون عبر ثلاث مراحل:

١. البحث الرجاليّ

يقوم السيّد الصدر في البحث الرجاليّ بتقويم أسانيد الروايات، وحينئذٍ يشرح المفردات الرجاليّة إن كان فيها غموض أو اختلاف؛ كالبحث عن محمّد بن سنان، فإنّه قد ضُعّف من جانب بعض الرجاليّين، لكنّ السيّد الصدر ذهب إلى أنّه ثقة، فلأجل إثبات وثاقته بحث عنه بالتفصيل[٣]، ولكن لم نجد بحثًا له عن زرارة -مثلاً-؛ لأنّه لا ريب في وثاقته.

كما أنّ تقويم أسانيد روايات (من لا يحضره الفقيه) و(التهذيبَين) مبتنٍ على تقويم المشيخات والطرق؛ فالسيّد الصدر لم يغفل عن هذا، إذ كثيرًا ما يُقوِّم الطرق والمشيخات[٤].

كذلك قام السيّد الصدر في هذه المرحلة بتخريجاتٍ أخرى للحديث الذي ذكره الحرّ العامليّ في (الوسائل)؛ فمثلًا قد يردُ حديث بسند مرسلٍ أو ضعيف، ولكن حين يرد هذا الحديث مسندًا في مصادر أخرى، فالمحدّث الخبير لا بدّ من أن ينبّه على تخريجاتٍ أخرى له.

وعلى سبيل المثال ورد في (وسائل الشيعة) في الحديث الثاني من الباب الثاني من أبواب الماء المطلق: «قال: وقال الصادق عليه السلام: كلّ ماء طاهر إلّا ما علمت أنّه قذر»[٥].

---

(١) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١/٢٣٣-٢٤٠

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١/٢٤٠-٢٤٤.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١/٢٩٥.

(٤) وعلى سبيل المثال ينظر شرح وسائل الشيعة: ١/٢٥٤، ١/٢٦٥، ١/٢٦٨، ١/٢٩٨، ١/٣٠١، ١/٣٠٣؛ ١/٣٠٦، ١/٣٠٧، ٢/٢٤، ٢/٢٥، ٢/٣٣؛ ٢/١٣٧، ٢/١١٦٨.

(٥) وسائل الشيعة: ١/١٣٣، ح٢.

إلّا أنّ السيّد الصدر قال فيه: مسند في (الكافي)[١]، وفي (التهذيب)[٢] في ثلاثة مواضع[٣].

كما ورد في (وسائل الشيعة) في الحديث الثاني من الباب الثاني من أبواب الماء المطلق: «قال: وقال الصادق عليه السلام: كلّ ماءٍ طاهر إلّا ما علمت أنّه قذر»[٤].

فعلّق السيّد الصدر عليه بقوله: مرسل، ولكن مسند في (الكافي)[٥]، و(التهذيب)[٦]، والجعفريّات[٧][٨].

٢. متن الحديث

السيّد الصدر في هذه المرحلة قام بتفسير اللغات الواردة في متن الحديث (غريب الحديث)، واستفاد من كتب اللغة، كـ(النهاية)، و(الصحاح)، و(القاموس).

وفي هذه المرحلة توجّه أيضًا إلى تقطيعات الحرّ العامليّ رحمه الله، إذ كان أكثر سعي صاحب الوسائل فيها إلى اختصاص أيّ بابٍ من أبواب (الوسائل) بحكم فقهيّ خاصّ، فسعى السيّد الصدر إلى الاختصار، واجتناب التطويل والإطناب؛ قال رحمه الله في مقدّمة (الوسائل): «إنّ مَن طالع كتب الحديث واطّلع على ما فيها من الأحاديث، وكلام مؤلِّفيها، وجدها لا تخلو من التطويل ...، فشرعتُ في جمعه ...، مفرِدًا لكلّ مسألةٍ بابًا بقدر الإمكان ...، تاركًا للأحاديث التي لا تتضمّن شيئًا من الأحكام، والأخبار المشتملة على

(١) ينظر الكافي: الكلينيّ: ٢/٣.

(٢) ينظر تهذيب الأحكام: الطوسّي: ٢١٥/١.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

(٤) وسائل الشيعة: ١٣٣/١، ح٣.

(٥) ينظر الكافي: ٢/٣.

(٦) ينظر تهذيب الأحكام: ٢١٥/١.

(٧) ينظر الجعفريّات: ٣٣/١.

(٨) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٥٧/١ - ٢٩٩.

وينظر أمثلته الأخرى في شرح وسائل الشيعة: ٢٧٠/١، ٣١٩/١، ٤٠٤/١-٤٠٥.

الأدعية الطويلة، والزيارات»[١].

فلذلك شاع التقطيع فيه أكثر من غيره، بل صار التقطيع من أهمّ خصائص (الوسائل)، والتقطيع في (الوسائل) وإن كان كثيرًا إلّا أنّ صاحب (الوسائل) سعى فيه إلى الاهتمام والاعتناء بكلّ ما له دخل في المعنى، فلذلك كان في الغالب يُفهم من الخبر المقطَّع ما يُفهم من تمامه؛ إلّا أنّ هناك روايات مقطّعة يُفهم منها ما لا يُفهم من تمامها.

فلأجله كان سعي السيّد الصدر التوجّه إلى تقطيعات الحرّ العامليّ؛ لئلّا تغيب هذه القرائن عن المراجِع إلى (الوسائل)[٢].

٣. فقه الحديث

إنّ السيّد الصدر رحمه الله في هذه المرحلة قام بشرح متن الحديث فقهيًّا؛ أي يستنبط من الحديث الأحكام الفقهيّة، فهو رحمه الله قد يؤيّد ما استنبطه الحرّ العامليّ من الحديث، كما أنّه قد يُشكل عليه، فبالنظر إلى هذه المرحلة نقول:

إنّ كتاب (شرح وسائل الشيعة) كتاب فقهيّ إلّا أنّه مبتنٍ على كتاب روائيّ، لا على متنٍ فتوائيّ كما هو دأبُ كثيرٍ من الفقهاء؛ حيث قاموا بشرح المتون الفتوائيّة كـ(شرائع الإسلام) و(إرشاد الأذهان)، و...

فتجد في هذه المرحلة من كتاب (شرح الوسائل) أقوالَ كثيرٍ من الفقهاء الذين استندوا إلى هذه الرواية في كتبهم الفقهيّة، واستنبطوا منها حكمًا فقهيًّا، وهم كثيرون؛ مثل: الصدوق[٣]، والشيخ الطوسيّ[٤]، والمحقّق الحلّيّ[٥]، والعلّامة الحلّيّ[٦]، والفيض الكاشانيّ[٧]،

(١) وسائل الشيعة: ٦/١.

(٢) وعلى سبيل المثال ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٥٨/١.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٧٨/٢.

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٨٣/٢.

(٥) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٧٩/٢.

(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٧٩/٢.

(٧) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٦١/١، ٣٠٧/١.

وصاحب (المعالم)[١]، وصاحب (الجواهر)[٢]، والمحقّق الخوانساريّ[٣]، والعلّامة المجلسيّ[٤]، و... وغيرهم

كما أنّ السيّد الصدر رحمه الله في بعض الأحيان يذكر بدل (فقه الحديث) (دلالة الحديث)[٥].

الفوائد الرجاليّة في شرح وسائل الشيعة:

إنّ المراجِع كتاب (شرح وسائل الشيعة) يجد فيه فوائدَ رجاليّة كثيرة؛ كتوثيق جماعةٍ من الرواة، وتمييز جملةٍ من المشتركات، ومباحثَ في كليّات علم الرجال، وحيث إنّ السيّد الصدر لم يدوّن هذه الفوائد لذلك قمنا باستخراجها حتّى تعمّ فائدتها، ويسهل تناولها؛ وما توفيقي إلّا من الله عزّ وجلّ.

وندرج فيما يأتي هذه الفوائد، وهي:

١. الاعتماد على توثيقات المتأخّرين

اختلفت الأقوال في الاعتماد على توثيقات المتأخّرين، فقد ذهب جماعة إلى عدم العبرة بها[٦]،وقال جماعة باعتبارها، منهم السيّد الصدر رحمه الله، فإنّه وثّق إبراهيم بن هاشم قائلًا: «قد تقدّم النصّ على عدالته من السيّد ابن طاوس رحمه الله وجماعة من متأخّرين [كذا] أهل العلم»[٧].

٢. اعتبار إجماع المتأخّرين في التوثيق

قال السيّد الخوئيّ رحمه الله: «ومن جملة ما تثبت به الوثاقة أو الحسن هو أن يدّعي

(١) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٨٣/٢.

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٨٢/١.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٨٨/١.

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٨٨/١.

(٥) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٠٤/١ .

(٦) للتفصيل راجع معجم رجال الحديث: ٤٥/١-٤٢.

(٧) ينظر شرح وسائل الشيعة ٢١٩/٢.

أحد من الأقدمين الأخيار الإجماع على وثاقة أحد، فإنّ ذلك وإن كان إجماعًا منقولًا، إلّا أنّه لا يقصر عن توثيق مدّعي الإجماع نفسه منضمًّا إلى دعوى توثيقات أشخاصٍ آخرين، بل إنّ دعوى الإجماع على الوثاقة يُعتمد عليها حتّى إذا كانت الدعوى من المتأخّرين»[١].

وقد ذهب السيّد الصدر أيضًا إلى اعتبار الإجماع في المقام؛ فوثّق إبراهيم بن هاشم لما نقله السيّد ابن طاوس في (فلاح السائل)[٢] من الإجماع على وثاقته[٣]، ولعلّ الوجه فيه - ما قاله السيّد الخوئيّ - وهو أنّ «هذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لا محالة، وهو يكفي في إثبات الوثاقة»[٤].

٣. التوثيقات العامّة

اعلم أنّه لا فرق في قبول التوثيق بين التفصيليّ بأن يُوثّق رجلٌ بعينه، والإجماليّ بأن يوثّق جماعة معيّنون، فيُعبّر عن الأوّل بـ(التوثيق العامّ)، فنحن نذكر في المقام جملة ما يثبت به التوثيق العام في شرح السيّد الصدر، وهي:

أ. مَن لا يروي إلّا عن ثقة:

قال الشيخ الطوسيّ في كتاب (العدّة) ما نصّه: «وإذا كان أحد الراويَين مسندًا والآخر مرسلًا نظر في حال المرسِل؛ فإن كان ممّن يعلم أنّه لا يُرسِل إلّا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، وغيرهم من الثقات - الذين عُرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عمّن يُوثق به - وبين ما أسنده غيرهم»[٥].

(١) معجم رجال الحديث: ٤٦/١، ومثله في كليّات في علم الرجال: ١٥٦-١٥٧.

(٢) ينظر فلاح السائل: ١٥٢.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة ٣٢٨/٤.

(٤) معجم رجال الحديث: ٤٦/١، ومثله في كليّات في علم الرجال: ١٥٦-١٥٧.

(٥) عدّة الأصول: ١٥٤/١.

والسيّد الصدر رحمه الله قَبِل هذه القاعدة الكليّة، واستند إليها في توثيق جماعةٍ مثل:

١. أبي عيينة[١].
٢. الحكم بن مسكين[٢].
٣. حنان بن سدير[٣].
٤. سماعة بن مهران[٤].
٥. كردويه[٥].
٦. محمّد بن كردوس[٦].
٧. يعقوب بن عثيم[٧].

ثمّ الكلام في أنّ قول الشيخ بأنّهم لا يُرسلون إلّا عن ثقة، هل يشمل الواسطة غير المباشر أم لا؟ فقد صرّح السيّد الصدر بأنّه يشمل[٨].

ثمّ إنّ الشيخ الطوسيّ لم يقل بانحصار القاعدة في الثلاثة؛ بل قال في ذيل كلامه: (وغيرهم)[٩]، فالسيّد الصدر رحمه الله أيضًا قال في كثير من الرواة إنّهم لا يرسلون ولا يروون إلّا عن ثقة، مثل:

١. محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

قال السيّد الصدر فيه: «إنّ مثله لا يجعل غير الثقة العارف واسطة في أخذ الحكم

(١) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٨/٢ـ٣٩ .
(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٣٩/١ .
(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٢٩/٢.
(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٨٩/١.
(٥) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٩٢/٢ و١١٨ .
(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٦٦/٤.
(٧) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٦٢/٢ و١٦٦ .
(٨) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣١/٣.
(٩) ينظر عدة الأصول: ١٥٤/١.

من الإمام عليه السلام»[١].

٢. أحمد بن محمّد بن عيسى.

قال السيّد الصدر رحمه الله في كثير من الأوقات: «إنّه لا يعتمد المراسيل، ولا يرسل عن الضعيف، ولا يروي عن المجاهيل»، ومستنده في ذلك ما فعل أحمد بن محمّد بن عيسى بأحمد بن محمّد بن خالد؛ إذ أخرجه أحمد بن محمّد بن عيسى من قم[٢]، قال السيّد الصدر رحمه الله: «لذلك إذا رأينا منه رواية فلا بدّ أن يكون قد عرف أنّ رواته ثقات»[٣]، فاستند السيّد الصدر إلى ذلك في توثيق جملة من الرواة[٤]، منهم:

٣. ابن الوليد[٥].

٤. إبراهيم بن هاشم[٦].

٥. الكاهليّ[٧].

٦. حريز بن عبد الله[٨].

ومن هذه الجماعة الذين قال السيّد الصدر أنهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة، أصحابُ الإجماع[٩].

ب. **عدم الاستثناء من رجال نوادر الحكمة:**

والمستنَد لهذه القاعدة التمسُّك بمفهوم المخالفة في ترجمة محمّد بن أحمد بن

---

(١) شرح وسائل الشيعة: ٢٢/٢.

(٢) ينظر رجال النجاشّي: الرقم ١٨٢.

(٣) شرح وسائل الشيعة: ٣٠٤/٤.

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٧٦/١، ٣٧٧، ٤٨/٢، و٣٣٣، ٤٠٦، ١٨٧/٤، ٣٠٤، ٤٧٨، و... وغيرها.

(٥) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٧٨/٢.

(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٧٨/٤.

(٧) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٠٦/٢.

(٨) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٩٧/٤.

(٩) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٠١/٢.

يحيى؛ قال النجاشيّ: «كان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمّد بن أحمد ابن يحيى: ما رواه»، ثمّ ذكر جملةً من الرواة[١].

وقد استند إلى هذه القاعدة جماعة[٢]، منهم السيّد الصدر، فقد استند إليها في توثيق جماعةٍ مثل:

١. عباد بن سليمان[٣].

٢. محمّد بن عبد الحميد[٤].

٣. موسى بن عمر بن يزيد الصيقل[٥].

٤. الهيثم بن أبي مسروق[٦].

ثمّ إنّه وقع الكلام في أنّ الاستثناء هل يدلّ على التضعيف أم لا؟

ذهب جماعة إلى عدم الدلالة[٧]؛ ومنهم السيّد الصدر، ولكن علّل مذهبه بأنّ ابن الوليد - وهو المستثنِي - قد أكثر من تضعيف الرواة، ومن كان حاله كذلك فلا عبرة بتضعيفاته[٨].

ج. **رواية الأعاظم عن راوٍ ما دليل على وثاقته:**

إذا أَكثَر أجلّاء الثقات وكبارهم الروايةَ عن راوٍ ما فلا يبعد كونه دليلًا على الوثاقة.

---

(١) رجال النجاشّي: الرقم ٩٣٩. ونقله الشيخ الطوسيّ أيضًا عن الصدوق. ينظر الفهرست: الرقم٦٢٣.

(٢) ينظر: التعليقة على الاستبصار: ١٧، عدّة الرجال: الأعرجيّ: ٢٦، مناهج الأخيار في شرح الاستبصار: ٨٥/١؛ ٣٤٢/١؛ ذخيرة المعاد: ١٩١/٢، ٢٣٣/٢، منهج المقال: الإسترآباديّ: ١٥٧/١، منتهى المقال: المازندرانيّ: ١٥٨/١/ الرقم ٣٦.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٥/٢.

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٠٧/٢-١٠٨

(٥) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٧/٢.

(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٥/٢.

(٧) ينظر تنقيح المقال (ط ق): ٧٦/٢.

(٨) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٩٢/٤.

وقد استند السيّد الصدر رحمه الله إلى تلك القاعدة في مواضع كثيرة، واستدلّ بها على توثيق جماعة، مثل:

١. الحسن بن صالح الثوريّ[١].

٢. عبّاد بن سليمان[٢].

٣. عبد الله بن بحر[٣].

٤. عبد الله بن الحسن العلويّ[٤].

٥. عمرو بن شمر[٥].

٦. محمّد بن حمران[٦].

٧. معلّى بن محمّد البصريّ[٧].

٨. منهال القصّاب[٨].

٩. موسى بن عمر بن يزيد الصيقل[٩].

١٠. الهيثم بن أبي مسروق[١٠].

د. **الوقوع في سند يحكم بصحّته:**

إذا كان لدينا سند إلى كتاب أو إلى راوٍ معيّن، وحكم عليه بعضُ الأعلام الذين يُقبل

(١) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٥٧/١.

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٥/٢-١٦.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٧٦/٢ .

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٩٠/١-٢٩١، ٣٤٨/١-٣٤٩، ٤٩٢/٢.

(٥) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٧٦/٢-٢٧٧ .

(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٥٤/١.

(٧) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٥٥/٢-٢٥٦، ٣٢٦/٢-٣٢٧ .

(٨) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٠٧/٢-٢٠٨ .

(٩) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٧/٢.

(١٠) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٥/٢.

قولهم في التوثيق بالصحة، وفرض أنّ أحد الرواة الواردين في ذلك السند لم يُنصّ عليه بتوثيقٍ أو تضعيف، فهل يُحكم على ذلك الراوي بالوثاقة؟ ذهب بعض إليه[١].

استند السيّد الصدر إلى هذه القاعدة في توثيق الحسين بن الحسن بن أبان، و محمّد ابن عليّ ماجيلويه[٢].

ولعلّ من هذه القاعدة أنّ القول باعتبار روايات رجلٍ يُلزم الاعتماد على الطريق أيضًا؛ أي: إنّ العمل برواية رجلٍ مساوق لتوثيق رواته أيضًا، وهو ما استند إليه السيّد الصدر في توثيق النوفليّ؛ حيث إنّه الطريق إلى السكونيّ، فقال: «الإجماع المحكيّ[٣] على العمل بما رواه السكونيّ يشمل النوفليّ؛ لأنّه الطريق إليه»[٤].

هـ. **ترضّي الصدوق:**

قد يُقال إنّ ترضّي الأجلّاء عن شخصٍ ما وترحّمهم عليه يدلّ على أنّه عندهم بمكانة من الجلالة؛ بدليل أنّهم ما زالوا يذكرون الثقات والأجلّاء ساكتين[٥].

ولكن قد أُورد عليه أنّ الترحّم هو طلب الرحمة من الله تعالى، فهو دعاء مطلوب ومستحبّ في حقّ كلّ مؤمن، وقد أُمرنا بطلب المغفرة لجميع المؤمنين ولا سيّما للوالدين. وقد ترحّم الصادق عليه السلام لكلّ مَن زار الحسين عليه السلام، بل إنّه عليه السلام قد ترحّم لأشخاص معروفين بالفسق لما فيهم ما يقتضي ذلك، كالسيّد إسماعيل الحميريّ، وغيره[٦].

والسيّد الصدر وإن لم يقل بأنّ مطلق ترضّي الأجلّاء عن شخصٍ ما وترحّمهم عليه يدلّ على وثاقته، لكنّه ذهب إليه فيما إذا ترضّى الصدوق عن شخصٍ وترحّم عليه، فقال: «لا يترحّم الصدوق ولا يترضّى إلّا على صالح ثقة»[٧].

---

(١) ينظر وسائل الشيعة: ٣٠١/٣٠.

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٤/٢، ٥٤/٢ـ٥٥، ٦٢/٢، ٣٥٨/٢ـ٣٥٩، ٤٢٨/٢، ١٨/٣.

(٣) أي: إجماع الشيخ في عدّة الأصول: ١٤٩/١.

(٤) شرح وسائل الشيعة: ٢٧٢/١.

(٥) ينظر عدّة الرجال: ١٣٤/١ـ١٣٥.

(٦) ينظر: معجم رجال الحديث: ٧٤/١، وقريب منه في تنقيح مباني العروة (كتاب الإجارة): ٣٥.

(٧) شرح وسائل الشيعة: ٥٦١/٤.

وقد استدلّ به على وثاقة جماعة، مثل:

١. أحمد بن الحسن القطان[١].

٢. الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب[٢].

٣. عبد الله بن محمّد الصائغ[٣].

٤. عليّ بن عبد الله الورّاق[٤].

٥. محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان السنانيّ[٥].

٦. محمّد بن عليّ ماجيلويه[٦].

و. **ذكرُ النجاشيّ للراوي وعدم الطعن فيه:**

استند السيّد الصدر إلى هذه القاعدة في توثيق جماعة، مثل: الحسن بن عليّ الزيتونيّ[٧].

٤. حكم المراسيل

المرسَل - كما في كتاب وصول الأخيار - هو ما رواه عن المعصوم عليه السلام مَن لم يُدركه بغير واسطة، أو بواسطةٍ فيها، أو تركها عمدًا أو سهوًا[٨]، وهو من أقسام الخبر الضعيف.

لكن السيّد الصدر رحمه الله استثنى من التضعيف جملةً من المراسيل، وحكمَ باعتبارها،

(١) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٦٠/٤.

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٦١/٤

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٦١/٤.

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٦١/٤.

(٥) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٦١/٤.

(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٥٦/٤.

(٧) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٠٨/٢.

(٨) وصول الأخيار: ١٠٦. وينظر: الرعاية في علم الدراية: الشهيد الثاني: ١٣٦، الرواشح السماوية: الإسترآباديّ: ١٧٠-١٧١، الوجيزة: ٤، نهاية الدراية: حسن الصدر: ١٨٩؛ مقباس الهداية: المامقانيّ: ٣٣٨/١-٣٤٠، جامع المقال: ٤، توضيح المقال: الملّا عليّ الكنيّ: ٢٧٣.

نذكرها في المقام:

أ. **مراسيل الأجلّاء:**

ذهب أكثر العلماء إلى أنّ الخبر المرسَل ضعيف إلّا أخبار المشايخ الثلاثة الذين قال الشيخ الطوسيّ فيهم: «لا يروون ولا يُرسلون إلّا عن ثقة»[١]، لكن السيّد الصدر رحمه الله قال: «إنّ مراسيل الأجلّاء الثقات قويّة»[٢].

ب. **مراسيل الصدوق:**

إنّ كتاب (من لا يحضره الفقيه) يشتمل على (٥٩٦٣) حديثًا - على ما قيل - بَيْدَ أنّ قسمًا كبيرًا منها يبلغ (٢٠٠٠) حديثٍ هو من المراسيل.

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى التفكير في طريقة يمكن بها تصحيح المراسيل المذكورة؛ فقال جماعة: إنّ مرسلات الصدوق - كمسانيده - في غاية الاعتبار[٣]، ومن هذه الجماعة السيّد الصدر رحمه الله؛ فإنّه قال: «مراسيل الصدوق متون أحاديث مستفيضة يعرفها أهل العلم بالحديث، وإذا كانت ممّا تختلف فيها الآراء أسندَها بما يصحّ عنده»[٤].

وقال في موضعٍ آخر: «إنّ غالب مراسيل (الفقيه) مسانيد (الكلينيّ)[٥]، ولشدّة الوثوق بصدورها يرسلها الصدوق»[٦].

وقال في موضعٍ ثالث: «لا يُرسل في (الفقيه) إلّا أن يكون عنده معلوم الصدور»[٧].

---

(١) عدّة الأصول: ١٥٤/١.

(٢) شرح وسائل الشيعة: ٢١٧/٤.

(٣) ينظر الحبل المتين في أحكام الدين: ١٢.

(٤) شرح وسائل الشيعة: ٤١٠/١.

(٥) هذا ولكن أورد السيّد الصدر في موضع آخر على قول السيّد بحر العلوم: إنّ مرسلات الفقيه مسندات الكلينيّ ما نصّه: «بأنّه كان عندي في إطلاقه نظر». (شرح وسائل الشيعة: ٢٥٧/١-٢٥٨)

(٦) شرح وسائل الشيعة: ٣٢٩/٤.

(٧) شرح وسائل الشيعة: ٨٥/٣.

ج. **مراسيل الشيخ الطوسيّ:**

إنّ السيّد الصدر رحمه الله استثنى من جملة المراسيل مرسلات الشيخ الطوسيّ، وذهب إلى أنّها حجّة، وقال: «لا يضرّ إرساله؛ لأنّه لا يُرسل إلّا عن ثقة»[١].

د. **مراسيل معتضَدة بالمسانيد:**

إنّ السيّد الصدر رحمه الله استثنى من عدم العبرة بالمراسيل المراسيلَ التي اعتضدت بالمسانيد؛ فمثلًا ذكر في موضع ثلاثة مراسيل: أحدَها من كتاب (عوالي اللآلي)، والآخرَين من كتاب (دعائم الإسلام)، ثمّ علّق عليها بقوله: «وهذه المراسيل معتضَدة بما تقدّم من المسانيد»[٢].

٥. عدم العِبَرة بتضعيفات ابن الغضائريّ

كثُر الكلام بشأن تضعيفات ابن الغضائريّ، وأنّه هل يمكن الاعتماد على آرائه أم لا؟

فذهب جماعة إلى عدم العِبرة بتضعيفات ابن الغضائريّ[٣]، ومن هذه الجماعة السيّد الصدر؛ فإنّه قال بعدم العِبرة بتضعيفاتِه[٤]، وقد أوضح رأيه هذا بأنّه كثير التضعيف[٥]، إلّا أنّ الظاهر في بعض الأحيان أنّه اعتمد عليه[٦].

ولعلّ الأمر في المقام أنّه لا يعتمد عليه إذا خالف تضعيف ابن الغضائريّ قرائن وشواهد أخرى، وقد صرّح بذلك في بعض الموارد[٧].

٦. توثيقات الشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد قدس سره في كتاب (الإرشاد) في فصل النصّ على إمامة الكاظم عليه السلام:

(١) شرح وسائل الشيعة: ١٨٢/٢-١٨٣.

(٢) شرح وسائل الشيعة: ٢٩٥/١.

(٣) ينظر تعليقة على منهج المقال: ٢١ـ٢٢.

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٧٦/٢، ١٧٧/٢، ٤٧٨/٤.

(٥) ينظر شرح وسائل الشيعة: ١٩٢/٤.

(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٢١/٢-٣٣٢

(٧) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٣٢/٣، ٣٣٨/٤.

«فممّن روى صريح النصّ بالإمامة من أبي عبد الله الصادق عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام من شيوخ أصحاب أبي عبد الله، وخاصّته، وبطانته، و ثقاته الفقهاء الصالحين - رضوان الله عليهم -: المفضّل بن عمر الجعفيّ، ومعاذ بن كثير، وعبد الرحمن بن الحجّاج، والفيض بن المختار، ويعقوب السرّاج، وسليمان بن خالد، وصفوان الجمّال، وغيرهم ممّن يطول بذكرهم الكتاب»[١].

وقال أيضًا في فصل النصّ على إمامة الرضا عليه السلام: «فممّن روى النصّ على الرضا عليّ ابن موسى عليه السلام بالإمامة من أبيه و الإشارة إليه منه بذلك من خاصّته، وثقاته، و أهل الورع والعلم والفقه من شيعته: داود بن كثير الرقّي، ومحمّد بن إسحاق بن عمّار، وعليّ ابن يقطين، و نعيم القابوسيّ، والحسين بن المختار، وزياد بن مروان، والمخزوميّ، وداود بن سليمان، ونصر بن قابوس، وداود بن زربي، ويزيد بن سليط، ومحمّد بن سنان»[٢]، ثمّ روى في الموضعين روايات عن هذه الجماعة تدلّ على مطلوبه.

وقال أيضًا في (الردّ على أصحاب العدد): «أمّا رواة الحديث بأنّ شهر رمضان شهر من شهور السنة يكون تسعة و عشرين يومًا و يكون ثلاثين يومًا، فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر محمّد بن عليّ، وأبي عبد الله جعفر بن محمّد، وأبي الحسن موسى بن جعفر، وأبي الحسن عليّ بن موسى، وأبي جعفر محمّد بن عليّ، وأبي الحسن عليّ بن محمّد، وأبي محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد عليهم السلام، والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يُطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحدٍ منهم، وهم أصحاب الأصول المدوّنة، والمصنّفات المشهورة، وهم...»[٣]، ثمّ ذكر أسماء جماعة.

وقد تمسّك جماعة[٤] بتوثيقات المفيد في كتاب (الإرشاد)، وكذلك بتوثيقاته في

(١) الإرشاد: ٢/٢١٦، وما بعدها.

(٢) الإرشاد: ٢/٢٤٧-٢٤٨.

(٣) الردّ على أصحاب العدد: ٢٥ـ٤٦.

(٤) ينظر: منتهى المقال: ٤/١٠٤/الرقم/١٥٩٠، ٥/٢١٥/ الرقم٢٣٠٢، ٦/٢٧٢/ الرقم ٢٩٩٥، ٦/٣٧٨/ الرقم ٣١٠٨؛ ٧/٥٩/الرقم ٣٢٦٥، معجم رجال الحديث: ١/١٩٧/ الرقم ١٣٧، ٨/٣٧٥/ الرقم ٤٩٠٠، ١١/١٣١/ الرقم٦٧٤٥، ١٩/٣٢٩، الرقم ١٢٦١٥، ٢١/١٤٤/الرقم ١٣٧٥٣، المكاسب المحرّمة: الخمينيّ قدس سره: ١/٣٢١، ٢/١٢٥.

رسالته العدديّة، ومنهم السيّد الصدر رحمه الله، فتمسّك بتوثيق يعقوب السرّاج[١]، والحسين ابن مختار[٢]؛ لتوثيق المفيد إيّاهما.

٧. محاولة لتصحيح السند

للأردبيليّ محاولةٌ لتصحيح السند، ألّف بشأنها رسالةً غير مطبوعة سمّاها بـ(رسالة تصحيح الأسانيد)، وقد ذكر في (جامع الرواة) ملخّص الرسالة المذكورة.

ولتوضيحها نذكر المثال الآتي:

روى الشيخ في (التهذيب) عدّة روايات عن عليّ بن الحسن الطاطريّ، وإذا رجعنا إلى المشيخة لمعرفة طريق الشيخ إلى الطاطريّ وجدناه يقول: «وما ذكرته عن عليّ بن الحسن الطاطريّ، فقد أخبرني به أحمد بن عبدون عن عليّ بن محمّد بن الزبير عن أبي الملك أحمد بن عمر بن كيسبة عن عليّ بن الحسن الطاطريّ»[٣]، فإنّ هذه تدلّ على أنّ طريق الشيخ إلى الطاطريّ يشتمل على ثلاث وسائط، وهذه الوسائط الثلاث لم يرد في حقّها توثيق، فيكون الطريق ضعيفًا؛ فتكون جميع الروايات المبدوءة بالطاطريّ ضعيفة.

والأردبيليّ في مقام تصحيح سند هذه الروايات قال: «إنّي راجعتُ (التهذيب) في أبواب مختلفة، فرأيت في باب الطواف أنّ الشيخ يذكر أربع روايات بالشكل التالي: موسى بن القاسم عن عليّ بن الحسن الطاطريّ عن درست بن أبي منصور عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام، وجميع هؤلاء الأربعة ثقات»[٤]، ثمّ قام بشيء ثانٍ؛ وهو أنّه راجع طريق الشيخ إلى موسى بن القاسم في (الفهرست) أو المشيخة فوجده صحيحًا؛ إذ إنّه عن المفيد عن ابن بابويه عن محمّد بن الحسن بن الوليد عن الصفّار عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن موسى بن القاسم.

وبهذا نحصل على طريقٍ جديد إلى الطاطريّ؛ وهو: المفيد عن ابن بابويه عن محمّد

(١) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢/٢٨٢ـ٢٨٣.

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢/٣٣٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ١٠/ ٣٩٢.

(٤) جامع الرواة: ٨/٢٤٦ـ ٢٤٧.

ابن الحسن بن الوليد عن الصفّار عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن موسى بن القاسم عن عليّ بن الحسن الطاطريّ، وهو معتبر[١].

والسيّد الصدر تبع الأردبيليّ، فلأجله قد صحّح بعض الطرق بما ذكر الأردبيليّ في رسالته، فقال في ذيل حديث رواه الشيخ بإسناده عن سماعة بن مهران: «طريق الشيخ إليه صحيح في (يب)[٢] في باب الزيادات في فقه النكاح في الحديث الثامن، وفي باب الصيد والذكاة في الحديث الخامس والستّين، وفي باب الاعتكاف في الحديث السابع عشر، وفي باب الديون في الحديث الثامن»[٣].

كما قال في ذيل حديث رواه الشيخ بإسناده عن عمّار بن موسى الساباطيّ: «وطريق الشيخ إلى عمّار المذكور موثّق في (ست)[٤]، وإليه صحيح في (يب) في باب أحكام السهو قريبًا من الآخر بأربعة أحاديث، وفي باب صلاة العراة في الجزء الثاني في الحديث الرابع، وفى باب ما يحرم من النكاح من الرضاع في الحديث الثاني عشر، والثاني والعشرين، وفي باب عدد النساء في الحديث التاسع»[٥].

ثمّ إنّ السيّد البروجرديّ رحمه الله[٦] وغيره لم يقبلوا هذه المحاولة، والحقّ معهم؛ كون هذه المحاولة نشأت من غفلةٍ عن منهج الشيخ الطوسيّ، فلا يمكن الركون إليها[٧].

وللسيّد الصدر أيضًا محاولة أخرى لتصحيح روايات الشيخ مطلقًا - أي حتّى إذا لم تكن في (التهذيبَين) - فذكر روايةً عن الشيخ رواها مرسلةً في كتاب (الخلاف) عن العيص بن القاسم، ثمّ صحّحها؛ لأنّ طريق الشيخ في (الفهرست) إلى العيص بن القاسم صحيح،

(١) ينظر تفصيله في جامع الرواة: ٢٤٥/٨ .

(٢) هذا رمز لتهذيب الأحكام.

(٣) شرح وسائل الشيعة: ٣٠٨/١-٣٠٩ و ينظر أيضًا جامع الرواة: ٣٢٣/٨-٣٢٤.

(٤) رمز لفهرست الشيخ.

(٥) شرح وسائل الشيعة: ٣٢٩/١ وينظر أيضًا جامع الرواة: ٦١/٨-٣٦٢.

(٦) ينظر تفصيله في جامع الرواة بتحقيقنا: ١٠١/١-١٠٧

(٧) ينظر تفصيله في جامع الرواة بتحقيقنا: ٨٣/١-٩١.

وقال: «بالجملة الطعن على الرواية بالإرسال من قلّة الممارسة»[١].

وبهذه المحاولة صحّح مرسلات الشيخ الصدوق أيضًا؛ فإنّ الصدوق روى مرسلًا عن العيص بن القاسم، ولكن السيّد الصدر صحّح هذا الخبر؛ لأنّ طريق الصدوق في المشيخة إلى العيص بن القاسم صحيح[٢].

كما استفاد من محاولة الأردبيليّ لتصحيح طرق الصدوق في المشيخة؛ فإنّ طريق الصدوق إلى محمّد بن مسلم - مثلًا - ضعيف في المشيخة، ولكن قال السيّد الصدر: «للصدوق طريق صحيح إلى أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ والعلاء بن رزين، (وهما وقعا في طريق الصدوق إلى محمّد بن مسلم في المشيخة)، وفيهما الكفاية»[٣].

٨. حجيّة المضمَرات

المضمَر هو ما يُطوى فيه ذكر المعصوم عليه السلام عند انتهاء السند إليه، بأنْ يُعبّر عنه عليه السلام في ذلك المقام بضمير الغائب؛ إمّا لتقيّة، أو لسبق ذكره في اللفظ أو الكتابة، ثمّ عرض القطعُ لداعٍ؛ وذلك كما لو قال: سألته، أو سمعته يقول، أو عنه، أو نحو ذلك[٤].

واعلم أنّه قد اختلفت آراء الفقهاء في حجيّته[٥]؛ فالسيّد الصدر ذهب إلى حجيّته، واستدلاله على ذلك هو ما ذكر صاحب (المعالم) فيما قبله، حيث قال: «إنّ الممارسة تنبّه على أنّ المقتضي لنحو هذا الإضمار في الأخبار ارتباط بعضها ببعض في كتب روايتها عن الأئمّة عليهم السلام، فكان يتّفق وقوع أخبار متعدّدة في أحكام مختلفة مرويّة عن إمامٍ واحد، ولا فصل بينها يُوجب إعادة ذكر الإمام عليه السلام بالاسم الظاهر، فيقتصرون على الإشارة إليه بالمضمر. ثمّ إنّه لمّا عرض لتلك الأخبار الاقتطاع والتحويل إلى كتاب آخر، تطرّق هذا اللبس، ومنشؤه غفلة المقتطِع لها، وإلّا فقد كان المناسب رعاية حال المتأخّرين؛ لأنّهم

(١) شرح وسائل الشيعة: ٣٤٩/٢.

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٤٩/٢.

(٣) شرح وسائل الشيعة: ٢٠٢/٢.

(٤) ينظر وصول الأخيار: ١٠١، توضيح المقال: ٢٧٥.

(٥) وإن شئت التفصيل، ينظر مقدّمة جامع الرواة بتحقيقنا: ٥٨/١-٦١.

لا عهد لهم بما في الأصول»[١].

والسيّد الصدر أيضًا قال ما يقرب من هذه المقالة؛ بل بألفاظ تشبه ألفاظها، وذهب إلى حجيّة المضمرات بقول مطلق[٢].

٩. حجيّة المكاتبة

المُكَاتَب هو ما كان حاكيًا عن كتابة المعصوم عليه السلام وخطّه[٣].

ثمّ إنّ كثيرًا من المكاتبات وقعت من المجهولين، منها ما ورد في (الكافي): «عن ابن بزيع قال كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام»[٤].

فهنا وقع الكلام في كونها معتبَرة أم لا؟

قال السيّد الصدر رحمه الله: «وجهالة الرجل المكتوب إليه لا تضرّ بعد نصّ ابن بزيع؛ فإنّه عليه السلام وقّع بخطّه في كتابه الدالّ على أنّ ابن بزيع عارف بخطّ الإمام عليه السلام وقاطع به»[٥].

١٠. تمييز المشتركات

من أهمّ الأمور في تحقيق السند تمييز المشترك، فمثلًا: إنّ أحمد بن محمّد الذي ورد في سند، هل هو أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ، أم أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، أم أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعريّ، أم أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، أم أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، أم أحمد بن محمّد العاصميّ؟.

فالسيّد الصدر رحمه الله تصدّى في مقدّمته لتمييز جملةٍ من المشتركات[٦].

---

(١) معالم الدين (قسم الفقه): ٦٠٠/٢.

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٤٩/٢-٣٥٠.

(٣) ينظر لبّ اللباب: ٧٨.

(٤) الكافي: ٦/٣، ح١.

(٥) شرح وسائل الشيعة: ٦٧/٢.

(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٤٠/١-٢٤٤.

كما أنّه ذكر في مواضع أخرى قواعدَ لتمييز المشتركات؛ منها: التوجّه بالأسانيد المشابهة.

وعلى سبيل المثال ننظر إلى هذا السند:

سعد بن عبد الله عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عن أبي داود المنشد عن جعفر بن محمّد عن يونس عن حمّاد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام[١]، قال السيّد الصدر: «مجهول؛ لجعفر بن محمّد على المشهور، لكنّ التحقيق أنّه جعفر بن محمّد بن يونس الأحول الثقة»[٢]، ثمّ استدلّ على ذلك بسندٍ مشابه ورد فيه توصيف جعفر بالأحول[٣].

ومنها: التوجّه بطبقات الرواة وكذا الراوي والمرويّ عنه.

فمن أهمّ الأمور في تمييز المشترك هو التوجّه بطبقات الرواة، وكذا الراوي والمرويّ عنه، وبنى الأردبيليّ كتابه؛ أي: (جامع الرواة) على ذلك.

والسيّد الصدر أيضًا اهتمّ بهذا في تمييز المشترك.

فمثلًا ورد في سند محمّد بن القاسم، فقال السيّد الصدر: «محمّد بن القاسم مشترك، لكنّه هنا الجوهريّ الضعيف؛ لرواية الحسين بن سعيد عنه المُعيِّنة لكونه الجوهريّ»[٤].

١١. اعتبار بعض الكتب

إنّ تقويم الأسانيد كما هو مبتنٍ على تقويم الرواة فهو مبتنٍ أيضًا على تقويم المصادر؛ فإنّه لا عِبرة برواية وردت في مصدر غير معتبر، ولو كان لهذه الرواية سند صحيح، فلأجل ذلك بحث السيّد الصدر عن اعتبار جملةٍ من المصادر، نذكرها في المقام، وهي:

أ. مسائل عليّ بن جعفر:

من جملة المصادر الروائيّة كتاب مسائل عليّ بن جعفر، ولكن حيث إنّ نسخته

(١) ينظر تهذيب الأحكام: ٢٥٨/١ ح٦٢١.

(٢) شرح وسائل الشيعة: ٢٦٦/١-٢٦٧.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٣١/٢، ٣٧١/٢، ٤٥٤/٢.

(٤) شرح وسائل الشيعة: ٤٦٣/١-٤٦٤ وينظر فيه: ١٠١/٢، ٣٠٦/٢-٣٠٧، ٤٣٧/٢، ٣٩٨/٢.

وصلت إلينا بطريق الوجَادة، فقد حاول جماعة من أصحابنا تصحيح رواياته[١].

قال السيّد الصدر: «عليّ بن جعفر من الأجلّاء الثقات، لا كلام في جلالته وعدالته، وكتابه يُعرف بكتاب المسائل، يشتمل على جملةٍ ما سأله من أخيه، وكلّ أحاديثه موافقة لما في الأصول. وقال العلّامة المجلسيّ: (وروايته أشهر من أن يخفى حاله وجلالته على أحد)، انتهى. وبالجملة هو من الكتب المعتمدة عند الكلّ، ونرويه من عدّة طرق تتّصل بعليّ بن جعفر»[٢].

ب. **تفسير الإمام العسكريّ عليه السلام**

قد نُسب إلى الإمام العسكريّ عليه السلام كتابُ تفسيرٍ، ولكن اختلفت الآراء في اعتباره، فقال ابن الغضائريّ في محمّد بن القاسم المفسّر الإسترآباديّ: «روى عنه أبو جعفر ابن بابويه.. روى عنه تفسيرًا يرويه عن رجلين مجهولين: أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد ابن زياد، والآخر: عليّ بن محمّد بن يسار عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، والتفسير موضوع عن سهل الديباجيّ، عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير»[٣]. وتبعه العلّامة الحلّيّ[٤].

ولكن السيّد الصدر رحمه الله ذهب إلى اعتباره؛ حيث قال: «لا يُعتنى بتضعيف تفسير الإمام العسكريّ عليه السلام؛ لأنّ أصله من ابن الغضائريّ، ولم يتبعه فيه إلّا العلّامة والميرداماد، وليس في هذا التفسير شيء من المناكير. اللهمّ إلّا أن يريدون[كذا] بعض القصص الطوال التي لا توجد في غيره، ولا وجه في عدّها من المناكير، فتأمّل. فإنّ ابن الغضائريّ متأخّر عن الشيخ الصدوق بسنين، والصدوق معلوم الطريقة لا يعتمد الموضوعات والضعاف، وقد أخرج واعتمد على ما في هذا التفسير في (الفقيه)، الذي ذكر في أوّله أنّه لا يروي

(١) ينظر بعض هذه المحاولات في موسوعة الإمام الخوئيّ: ٣٥٢/٢٧، بحوث في شرح العروة الوثقى: ٤٦/٤، وسائل الإنجاب الصناعيّة: ٥٤٦، ٥٨٥ـ٥٨٦.

(٢) شرح وسائل الشيعة: ١٧٢/٢، و ينظر قول المجلسّي في بحار الأنوار: ٣٠/١.

(٣) رجال ابن الغضائريّ: ٩٨ / الرقم ١٤٨.

(٤) ينظر رجال العلّامة الحلّيّ: ٢٥٧/ الرقم ٦٠.

فيه إلّا من الكتب التي عليها المعوّل وإليها المرجع...»[١].

ومع ذلك كلّه في النفس شيء من متفرّدات هذا الكتاب، ولا ظنّ لنا في الصدور فيها عن العسكريّ عليه السلام، بل فيه ما هو معلوم العدم[٢].

اشتباهات السيّد الصدر رحمه الله

السيّد الصدر من أعلام الإماميّة وأعاظمهم، ومع ذلك هو ليس معصومًا، بل لا يُظنّ العصمة في حقّه وفي حقّ غيره من أجلّاء الطائفة، فهو - كغيره - بحكم أنّه إنسان قد يُخطئ في بعض الأحيان مع ما في تأليفاته من الفوائد الكثيرة. فنحن نذكر في المقام ما عثرنا عليه من أخطائه، وهذا لا يُعدُّ تنقيصًا من السيّد الصدر، حاشى ثمّ حاشى، ولكن نذكر تلك الأخطاء لأنّها مزلّ الأقدام، فلا بدّ من التنبيه عليها لئلّا نقع فيها، وهي ما يأتي:

١. إنّ عبد الله بن الحسن العلويّ - وهو حفيد عبد الله بن جعفر العريضيّ - من مشايخ الحميريّ في (قرب الإسناد)، والحميريّ يروي عنه في (قرب الإسناد) مسائل جدّه عبد الله بن جعفر العريضيّ[٣].

ثمّ إنّ عبد الله بن الحسن العلويّ هذا لم يرد في غيره من الأسانيد والمصادر الرجاليّة، فعليه نحكم بأنّه مهمَل. ولكن السيّد الصدر قال: «إنّ الكلينيّ يروي عنه بواسطة محمّد ابن الحسن الصفّار القمّيّ، كما يروي عنه الفضيل بن عثمان، ويحيى بن عمران الحلبيّ، ويحيى بن مهران، ومحمّد بن أحمد العلويّ»[٤].

ولا ريب أنّه أخطأ في المقام.

٢. قد أكثر الكلينيّ في (الكافي) الروايةَ عن الفضل بن شاذان بواسطة محمّد بن إسماعيل. و اختلف العلماء في محمّد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل بن شاذان؛

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/١.

(٢) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٥٧٩/٤ـ٥٨٤.

(٣) ينظر قرب الإسناد: ٢١٣ ما بعده.

(٤) شرح وسائل الشيعة: ٢٩٠/١، ٤٩٢/٢.

وهناك في المسألة أقوال:

الأوّل: إنّه محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

الثاني: إنّه محمّد بن إسماعيل بن بشر البرمكيّ الرازيّ المعروف بصاحب الصومعة، وهذا محكيّ عن الشيخ البهائيّ[١].

الثالث: إنّه محمّد بن إسماعيل البندقيّ النيشابوريّ.

وقد ذهب إلى القول الأوّل جماعة[٢]، ومنهم السيّد الصدر، وقال في موضع: هو ابن بزيع على الظاهر؛ فإنّي رأيتُ في (كامل الزيارات) لجعفر بن قولويه تلميذ الكلينيّ روايته عن محمّد بن إسماعيل بلا واسطة أيضًا ومع الواسطة، فإذا كان ابن قولويه يروي عن ابن بزيع فلا يبعد في رواية شيخه الكلينيّ عن ابن بزيع بلا واسطة[٣].

والشيء الغريب أنّ السيّد الصدر لم يكتفِ بهذا، بل أفرد رسالةً في هذا الموضوع وأسماها: (البيان البديع في أنّ محمّد بن إسماعيل المبدوء به في (أسانيد الكافي) إنّما هو ابن بزيع)، وهذه الرسالة لم طُبعت في ضمن هذا الإصدار من المقاليد.

ولا يخفى ما في مذهبه من عدم مساعدة الطبقة، والصواب - كما عليه الأكثر[٤] - هو القول الثالث.

٣. خطؤه في تمييز بعض المشتركات.

إنّ السيّد الصدر من أعاظم الطائفة في الإجازة، وينتهي كثير من الإجازات إليه، ومن كان شأنه كذلك فهو عالم بتمييز المشتركات وتعيين طبقة الرواة، ولكن وجدنا في (شرح الوسائل) ما يظهر منه خطؤه في تمييز المشتركات، فنحن نذكر هنا بعض النماذج منها:

---

(١) ينظر مشرق الشمسين: ٢٧٦.

(٢) ينظر حاوي الأقوال: ١٨٩/٢/ رقم ٥٥٣٦.

(٣) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٢٩٨/١ - ٢٩٩، ٣١٦/١، ٤٤٨/١، ٧١/٢ - ٧٣، ٣٢٣/٢، ٥٠١/٢.

(٤) ينظر: روضة المتّقين: ١٤/ ٤٢٩، تعليقة على منهج المقال: ٢٩٧، منتهى المقال: ٣٥٦/٥/ رقم ٢٤٩٢. وللتفصيل راجع ترجمة محمّد بن اسماعيل في (جامع الرواة).

أ. عنه (أي: الحسين بن سعيد) عن ابن سنان، قال السيّد الصدر: إنّ ابن سنان هو عبد الله[١].

أقول: هذا خطأ نشأ من الغفلة عن طبقة الرواة، وكذا الأسناد المشابهة؛ فإن المتتبّع في أسانيد الروايات يجد أسانيد كثيرة روى فيها الحسين بن سعيد عن محمّد بن سنان[٢].

وأمّا رواية الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان فلم نجد لها نظيرًا[٣].

ب. قد ورد في سند: البرقيّ عن ابن سنان عن إسماعيل بن جابر[٤].

كما وردت هذه الرواية في موضعٍ آخر، ولكن ورد فيها: محمّد بن سنان عن إسماعيل ابن جابر[٥].

وورد في موضع ثالث: عبد الله بن سنان عن إسماعيل بن جابر[٦].

فبناءً على (محمّد بن سنان) الرواية ضعيفة على المشهور، ولكن بناءً على (عبد الله ابن سنان) الرواية صحيحة.

وقد أتعب جماعة أنفسهم في إثبات أنّ ابن سنان في سند (الكافي): عبد الله بن سنان، وما ورد في سند (التهذيب) من محمّد بن سنان غلط، ومنهم السيّد الصدر[٧].

ولكن الصواب في السند (محمّد بن سنان)؛ لأنّه لم تثبت رواية محمّد بن خالد عن

---

(١) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٣٤/١.

(٢) وعلى سبيل المثال ينظر: بصائر الدرجات: ٥١/١ ح١١، ٤٥٩/١ ح٤، الكافي: ٤٤٦/١، ح٢٠، ٤٦٣/١، ح١، ٤٦٨/١/ ح٦، ٤٧٢/١/ ح٦، ٤٧٥/١/ ح٧، ٤٨٦/١/ح٩، ٤٩١/١-٤٩٢/ ح١١، ٤٩٧/١ / ح١٢.

(٣) نعم رود في سند رواية الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان. ينظر تهذيب الأحكام: ١٣١/٢، ح٢٧٢. ولكن الظاهر أنّها من غلط النسخة.

(٤) ينظر الكافي: ٣/٣، ح٧

(٥) تهذيب الأحكام: ٣٧/١ـ٣٨، ح٤٠.

(٦) ينظر تهذيب الأحكام: ٤٢/١ـ٤٣، ح٥٤.

(٧) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٥٢/١.

عبد الله بن سنان مباشرةً، بل الثابت روايته عنه بالتوسّط[١].

وأمّا رواية محمّد بن خالد البرقيّ عن محمّد بن سنان فكثيرة[٢].

ج. الذهاب إلى أنّ إسماعيل بن جابر هو الجعفيّ.

قد ورد في بعض الأسانيد: إسماعيل الجعفيّ، ووقع الكلام في تمييزه، فذهب بعض إلى أنّه مشترك بين ابن جابر وابن عبد الرحمن[٣].

كما ذهب بعض إلى أنّه ابن جابر، ولعلّه يظهر من النجاشيّ أيضًا[٤]، و بعض آخر ذهب إلى أنّه ابن عبد الرحمن[٥].

وذهب السيّد الصدر إلى أنّه ابن جابر[٦].

ولكنّه خطأ؛ قال المحقّق التستريّ: «وممّا يوضّح أنّ إسماعيل الجعفيّ هو إسماعيل ابن عبد الرحمن أنّ الشيخ روى في باب حدود الزنا خبرًا واحدًا تارة عن إسماعيل الجعفيّ وأخرى عن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفيّ»[٧].

وروى الكلينيّ في باب ميراث الجدّ خبرًا عن إسماعيل الجعفيّ، وآخر عن إسماعيل ابن عبد الرحمن الجعفيّ. وهو صريح الشيخ الصدوق في المشيخة أيضًا، حيث قال: «وما كان فيه عن إسماعيل الجعفيّ فقد رويته إلى آخر ما سبق».

ثمّ قال: «وممّا يدلّ على نفي إسماعيل بن جابر الجعفيّ أنّه لو كان الأمر كما في النجاشيّ لكان إسماعيل الجعفيّ مشتركًا بين نفرين؛ وهما إسماعيل بن جابر، وإسماعيل بن عبد الرحمن، فيكون التعبير في الأخبار بإسماعيل الجعفيّ من دون ذكر أب

---

(١) ينظر المحاسن: ٨/١ح٢٣، ١٨/١ ح٥١، ٢٨/١ح١٢، ٣٥/١ ح٢٩، ٤٨/١/ ح٦٧.

(٢) وعلى سبيل المثال ينظر الكافي: ٣٧/١ / ح٦، ١٧٥/١/ ح٢، ١٨٦/٢/ ح٦، ٥٠٠/٣/ ح١٣، ٢٨٩/٨/ ح٤٣٧

(٣) ينظر: استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ١٧٦/٣؛ تقرير بحث السيّد البروجرديّ: ٣٣٠/٢.

(٤) ينظر: رجال النجاشي: الرقم ٧١. و معجم رجال الحديث: ٣١/٤/ رقم ١٣١٠.

(٥) قاموس الرجال: ٣٥/٢-٣٦، رقم: ٧٨٩. وقد فصّلنا الكلام في ذلك في رجال النجاشّي: الرقم ٧١، بتحقيقنا، فراجع.

(٦) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٣٨١/١.

(٧) قاموس الرجال: ٣٦/٢، رقم: ٧٨٩

غلطًا؛ لحصول الالتباس»[١].

د. نسبة الوقف إلى ابن فضال.

قال السيّد الصدر: «إنّ الحسن بن عليّ بن فضال ثقة، عدَلَ عن الوقف تحقيقًا، ولازم الرضا عليه السلام»[٢].

أقول: نسبة الوقف إلى الحسن بن عليّ بن فضال خطأ؛ بل هو - كما ورد في كثير من المصادر - فطحيّ. نعم، ورد في بعض المصادر أنّه عدلَ في آخر عمره عن الفطحيّة وقال بالحقّ[٣].

هـ. نسبة الفطحيّة إلى الحسين بن مختار.

إنّ السيّد الصدر في البحث عن سند وقع فيه الحسين بن مختار تردّد في كونه فطحيًّا أو إماميًّا، ثمّ رجّح كونه إماميًّا[٤].

ولكن نسبة الفطحيّة إلى الحسين بن مختار خطأ؛ فإنّ المذكور في رجال الشيخ أنّه واقفيّ[٥]، نعم، لم يقبل جماعة أنّه واقفيّ[٦]، ولكن نسبته إلى الفطحيّة أمرٌ لم نجد له مصدرًا أومستندًا.

و. الذهاب إلى تعدّد إسحاق بن عمّار.

قال النجاشيّ: «إسحاق بن عمّار بن حيّان مولى بني تَغْلِب، أبو يعقوب[٧] الصيرفيّ»[٨].

---

(١) قاموس الرجال: ٣٥/٢ - ٣٦/ رقم ٧٨٩. وقد فصلنا الكلام في ذلك في رجال النجاشّي: الرقم ٧١، بتحقيقنا، فراجع.

(٢) شرح وسائل الشيعة: ٢١٠/٤.

(٣) ينظر: رجال النجاشّي: الرقم ٧٢؛ رجال الكشّيّ: الرقم ١٠٦٧.

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٩٦/٤.

(٥) ينظر: رجال الطوسّي: ٣٣٤/ الرقم ٤٩٧٢، في أصحاب الكاظم عليه السلام.

(٦) ينظر قاموس الرجال: ٥٣٢/٣ـ٥٣٣/ الرقم ٢٢٥٩.

(٧) وهو مكنّى بـ(أبي هاشم) أيضًا. ينظر: الاستبصار: ٤٣١/١-٤٣٢، ح٩؛ تهذيب الأحكام:٣٨/٣، ح٤٥.

(٨) رجال النجاشّي: الرقم ١٦٩

ولكن قال الشيخ في (الفهرست): «إسحاق بن عمّار الساباطيّ: له أصل، وكان فطحيًّا، إلّا أنّه ثقة، وأصله معتمَد عليه».[١]

ثمّ إنّ هنا كلامًا في اتّحاد مَن في النجاشيّ مع من في فهرست الشيخ، أو تغايرهما. والأقوال في (إسحاق بن عمّار) ثلاثة:

الأوّل: إنّه واحد؛ وهو الصيرفيّ الفطحيّ الثقة. وأساس هذا القول الجمع بين قولَي النجاشيّ والشيخ في (الفهرست)، وإلى هذا القول ذهب ابن شهر آشوب في معالمه[٢].

الثاني: إنّه متعدّد؛ وأنّ الصيرفيّ إماميّ والساباطيّ فطحيّ. وأوّل مَن ذهب إليه جماعة من الأصحاب[٣].

الثالث: إنّه رجل واحد، ولا وجود لغير إسحاق بن عمّار بن حيّان الصيرفيّ الكوفيّ الإماميّ الثقة. وهذا هو القول الصواب في المقام، إلّا أنّ السيّد الصدر ذهب إلى القول الثاني[٤]. ولكنّه خطأ؛ قال السيّد بحر العلوم في فوائده ما حاصله: إنّ توصيف الشيخ لإسحاق بن عمّار بـ(الساباطيّ) نشأ من تخيّل كونه ابنًا لعمّار الساباطيّ، مع أنّه غير تامّ، ورميه بالفطحيّة أيضًا كان نتيجة ذلك التخيّل، فإنّ عمّار الساباطيّ وبيته كانوا من الفطحيّة[٥].

ز. عدم التوجّه بكلمات الرجاليّين.

قال الكشّيّ في ابن مسكان: «قال يونس: لم يَسمع حريز بن عبد الله من أبي عبد الله عليه السلام إلّا حديثًا أو حديثين، و كذلك عبد الله بن مسكان لم يسمع إلّا حديثه: من

(١) الفهرست: ٣٩/ الرقم ٥٢.

(٢) معالم العلماء: ٢٦/ الرقم ١٣٣.

(٣) ينظر: مشرق الشمسين مع تعليقات الخواجوئي: ٩٥، الوافي: ٢١/١، روضة المتّقين: ٥١/١٤، مجمع الرجال: ١/ ١٨٨، الدرر النجفيّة: ١٨٢/٢، تعليقة على منهج المقال: ٨٤، منتهى المقال: ٢٣/٢/ الرقم ٣٠٤.

(٤) ينظر شرح وسائل الشيعة: ٤٣٣/٤.

(٥) ينظر: الفوائد الرجاليّة: ٣٠٦/١. وقد فصّلنا الكلام في ذلك في رجال النجاشي: الرقم ١٦٩، بتحقيقنا فراجع.

أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ»[١].

ولكن ورد في كثيرٍ من الأسانيد: «ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام»[٢].

وقد وقع الكلام في أنّ رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام - بحسب ما في هذه الأسانيد - تعارض قول الكشيّ: «كذلك عبد الله بن مسكان لم يسمع عن أبي عبد الله عليه السلام»[٣].

فالسيّد الصدر احتمل أنّ ما ورد من رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام مرسلة؛ وذلك بقرينة ما ورد في الكشّيّ، ولكن بعد ملاحظة جملة ما ورد في الأسانيد من رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ قول الكشّيّ لا يمكن الركون إليه[٤].

ولكن هذا نشأ من عدم الدقّة في فهم كلام الكشّيّ، فإنّه لم يقل: (لم يرو)، بل قال: (لم يسمع)، وبين التعبيرَين بون بعيد؛ فإنّ جملة ما ورد من رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام لا يعارض قول الكشّيّ: «كذلك عبد الله بن مسكان لم يسمع عن أبي عبد الله عليه السلام»[٥]، فإنّا لم نجد رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله بصيغة: (سمعت)، بل جميع ما ورد من رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام بصيغة (العنعنة)، والعنعنة لا تعارض عدم السماع كما لا يخفى، وقد فصّلنا الكلام في ذلك في هامش رجال النجاشيّ، في ترجمة حريز بن عبد الله[٦].

(١) ينظر رجال الكشّيّ: الرقم ٧١٦.

(٢) المحاسن: ١/٢٢٤/ ح١٤١، ٢/٣٢٥/ ح٦٧، وينظر الكافي: ٢/٢٤٩/ ح٣، ٣/١٣٩، ح٢، ٤/٣١٢/ح٢.

(٣) رجال الكشّي: الرقم ٧١٦.

(٤) ينظر: شرح وسائل الشيعة: ٤/٢٢٩. ومعجم رجال الحديث: ٥/٢٣٢/ الرقم ٢٦٤٥.

(٥) رجال الكشّيّ: الرقم ٧١٦.

(٦) ينظر رجال النجاشّي: الرقم ٣٧٥.

المصادر والمراجع

١. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: محمّد بن محمّد بن النعمان التلعكبريّ (الشيخ المفيد)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، دار المفيد، بيروت،ط٢، ١٤١٤هـ.

٢. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران.

٣. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط١، ١٤١٩هـ

٤. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار: محمّد باقر بن محمّد تقيّ المجلسيّ (العلّامة المجلسيّ)، مؤسّسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ

٥. بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمّد: أبو جعفر محمّد بن الحسن الصفّار، تصحيح: ميرزا حسن كوچه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، ١٤٠٤هـ

٦. تنقيح المقال في أحوال الرجال (ط ق): عبد الله بن محمّد حسن المامقانيّ، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف، ١٣٥٢ هـ

٧. توضيح المقال في علم الرجال: الملّا عليّ الكنيّ، تحقيق: محمّد حسين مولوي، دار الحديث، قم، ط٢، ١٤٢١هـ.

٨. تهذيب الأحكام: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٦٤ ش.

٩. جامع الرواة ورافع الاشتباهات: محمّد بن عليّ الأردبيليّ، تحقيق واستدراك: محمّد باقر ملكيان، بوستان كتاب، قم، ط١، ١٣٩١ش.

١٠. جامع المقال فيما يتعلّق بأحوال الرجال: فخر الدين الطريحيّ، تحقيق: محمّد كاظم الطريحيّ، المطبعة الحيدرية، طهران.

١١. حاوي الأقوال في علم الرجال: عبد النبيّ الجزائريّ، تحقيق مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢. رجال ابن الغضائريّ: أحمد بن الحسين الغضائريّ الواسطيّ البغداديّ، تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلاليّ، دار الحديث، قم، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣. رجال الطوسيّ: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ، تصحيح وتحقيق: جواد القيوميّ، مؤسّسة

النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٥هـ.

١٤. رجال الكشّيّ: أبو عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّيّ، تحقيق: حسن المصطفويّ، جامعة مشهد، مشهد، ١٣٩٠هـ.

١٥. رجال النجاشيّ: تحقيق وتعليق: محمّد باقر ملكيان، بوستان كتاب، قم، ط١، ١٣٩٤ش.

١٦. الردّ على أصحاب العدد (جوابات أهل الموصل): محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ، تحقيق: مهدي نجف، دار المفيد، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

١٧. الرعاية في علم الدراية: زين الدين بن أحمد العامليّ (الشهيد الثاني)، تحقيق: عبد الحسين محمّد عليّ بقال، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قم، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٨. الرواشح السماويّة: محمّد باقر الحسينيّ الإسترآباديّ (الميرداماد)، تحقيق: غلام حسين قيصريها ونعمة الله الجليليّ، دار الحديث، قم، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٩. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: محمّد تقي بن مقصود عليّ المجلسيّ الأصفهانيّ، تحقيق: السيّد حسين الموسويّ الكرمانيّ وعليّ پناه الاشتهاريى والسيّد فضل الله الطباطبائيّ، مؤسّسه فرهنگى أسلاميّ كوشانبور، قم، ط٢، ١٤٠٦ هـ.

٢٠. شرح وسائل الشيعة: السيّد حسن الصدر، تحقيق أحمد كاظم البغداديّ، دار السيّدة رقية.

٢١. عدّة الأصول: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق: محمّد رضا الأنصاريّ القمّيّ، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٢. عدّة الرجال: السيّد محسن الأعرجيّ بن الحسن الحسينيّ الكاظميّ، تحقيق: مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، مكتبة إسماعيليان، قم، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣. فلاح السائل: رضيّ الدين أبو القاسم عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن طاووس، مكتب الإعلام الإسلاميّ، قم، ١٣٧٢هـ.

٢٤. الفهرست: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق: السيّد عبد العزيز الطباطبائيّ، مكتبة المحقّق الطباطبائيّ، قم، ط١.

٢٥. فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنّفيهم: منتجب الدين عليّ بن عبيد الله بن بابويه الرازيّ، تحقيق: السيّد عبد العزيز الطباطبائيّ، مجمع الذخائر الإسلاميّة، طهران، ١٤٠٤هـ.

٢٦. قاموس الرجال: محمّد تقيّ التستريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٧. قرب الإسناد: عبد الله بن جعفر الحميريّ، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ١٤١٣هـ: الأولى.

٢٨. الكافي: محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ، تصحيح: عليّ أكبر الغفاريّ، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط٥، ١٣٦٣ ش.

٢٩. لبّ اللباب: محمّد جعفر شريعتمدار الإسترآباديّ، تحقيق: محمّد باقر ملكيان، دار الأسوة، طهران، ط١، ١٣٨٨ ش.

٣٠. مجمع الرجال: زكيّ الدين عناية الله القهبائيّ، تصحيح: ضياء الدين العلّامة الأصفهانيّ، مؤسّسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم، ١٣٨٤هـ.

٣١. المحاسن: أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، تصحيح: السيّد جلال الدين الحسينيّ المحدّث، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ١٣٧٠هـ.

٣٢. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: بهاء الدين محمّد بن الحسين بن عبد الصمد العامليّ، منشورات مكتبة بصيرتي، قم.

٣٣. معالم العلماء: محمّد بن عليّ بن شهرآشوب السرويّ المازندرانيّ، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٨٠هـ.

٣٤. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة: السيّد أبو القاسم الخوئيّ، ١٤١٣هـ: الخامسة.

٣٥. مقباس الهداية: عبد الله المامقانيّ، تحقيق: محمّد رضا المامقانيّ، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤١١ هـ.

٣٦. من لا يحضره الفقيه: أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (الشيخ الصدوق)، تصحيح: عليّ أكبر الغفاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم، ط٢.

٣٧. منتهى المقال في أحوال الرجال: أبو عليّ محمّد بن إسماعيل الحائريّ المازندرانيّ، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤١٦هـ.

٣٨. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: محمّد بن عليّ الأسترآباديّ، آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قمّ.

٣٩. موسوعة طبقات الفقهاء: بإشراف الشيخ جعفر السبحانيّ، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، قمّ، ١٤١٨هـ.

٤٠. نهاية الدراية: السيّد حسن الصدر، تحقيق: ماجد الغرباويّ، نشر المشعر، قمّ.

٤١. وسائل الشيعة: محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قمّ: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط٢، ١٤١٤هـ.

٤٢. وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: حسين بن عبد الصمد الحارثيّ الهمدانيّ، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الكوهكمريّ، مجمع الذخائر الإسلاميّة، قمّ، ط١، ١٤٠١هـ.

575	Nafa'is Al Masa'il [Important Matters] Authored By: Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi	Manuscript Editing: Sheikh Hussein Muhammad Haider Islamic Seminary – Holy Najaf Lebanon

Manuscripts indices and bibliographies of publications

659	Notes On the Jurisprudence Books in Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi's Library	Abdul Rasoul Al-Kazimi Librarian Iraq

Appendices

693	First Appendix	Photos and documents of Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi's library
745	Second Appendix	Photos of Al-Sayed Hibat Al-Deen Al-Shahristani's permission [for the transmission of hadith] from Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi
755	Third Appendix	Photos of Mirza Abi al-Fadl al-Najmabadi's permission [for the transmission of hadith] from Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi
763	Fourth Appendix	Pictures of examples of scholars' comments on jurisprudential books in Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi's library
781	Fifth Appendix	A List of The Manuscripts Added to Al-Sayed Hasan Al-Sadr Public Library Registered at The Iraq National Library and Archive

313	Permission for the Transmission of Hadiths Al-Sayyid Hassan Al-Sadr's Permission Given to Al-Mirza Abi Al-Fadl Al-Najm Abadi	Abd al-Hadi al-Sayyid Muhammad Ali al-Alawi Islamic Seminary – Holy Najaf Iraq

Reviewed texts

343	A Unique Report That Muhammad Ibn Ismail at the beginning of Al-Kafi's Chain of Reporters is Ibn Bazi` By: Al-Sayed Hasan Al-Sadr Al-Kadhimi (d. 1354 AH)	Manuscript Editing By: Ammar Al-Sayed Mujtaba Al-Yusha Al-Mousawi Islamic Seminary – Holy Najaf Iraq
421	Tahiyat 'Ahl Al-Quboor Bi Al-Ma'thur [Transmitted Salutation for The People of The Graves] Written by: Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi	Manuscript Editing by: Al-Sheikh Ja'far Abd Ali Al-Aboudi Islamic Seminary – Holy karbala Iraq
475	Commentary on the book Al-Mahasin Wa Al-Masawi [Beauties and Disadvantages] for Al-Bayhaqi's Authored By: Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi	Manuscript Editing by: Kazim Hamid Mutaib Al-Jubouri Heritage Revival Center Al-Abbas's (s) Holy Shrine Iraq
545	A Treatise on Nasi' Authored By: Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kathimi	Manuscript Editing By: Maytham Al-Sayed Mahdi Al-Khatib Islamic Seminary – Holy karbala Iraq

Content

Heritage studies

17	Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi's Library Its history, importance and excerpts from it	Abdul Rasoul Al-Kazimi Librarian Iraq
125	Al-Sayed Hassan Al-Sadr's Benefits in Biographical Evaluation The Book (Interpretation of Wasil Al-Shia) As A Model	Muhammad Baqir Malikiyan Heritage Researcher Iran
163	Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi's Book (Mukhtalaf Al Rijal) -View and analyze-	Al-Sheikh Muhammad Ja'far Al-Islami Heritage Researcher Iran
207	The Methods of Attributing Books That Have Reached Us to Their Authors (Fasil Al-Qada Fi Fiqh Al-Rida as An Example)	Al-Sayyed Ahmed Zayd Al-Mousawi The Islamic Seminary – Holy Najaf Kuwait

Authorization

253	Permission for the Transmission of Hadiths Al-Sayyid Hassan Al-Sadr's Permission Given to Al-Sayyid Hiba Al-Din Al-Husseini Al-Shahristani	Manuscript Editing & Research By: Dr. Al-Sheikh Imad Al-Kadimi Heritage Researcher Iraq

Al-Abbas's (s) Holy Shrine
Heritage Revival Center

Maqaleed Al -Turath

A periodical literature about our scientific heritage issued by Al-Khizanah Magazine

First Issue

The Legacy of
Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi
(d.1354 A.H)

Researches - Permissions (Hadith) - Treatises

By
Several Researchers & Editors

Department of
Cultural and Intellectual Affairs
Heritage Revival Center

Maqaleed Al -Turath

A periodical literature about our scientific heritage issued by Al-Khizanah Magazine

First Issue

The Legacy of
Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi
(d.1354 A.H)

Researches - Permissions (Hadith) - Treatises

By
Several Researchers & Editors